

16 ديسمبر/كانون الأول 2013

رقم الوثيقة: PRE01/657/2013

يجب على سلطات الإمارات الكف عن المضايقات "المشينة" لأهالي السجناء

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتعين على السلطات في دولة الإمارات العربية الكف عن حملة المضايقات القاسية التي تشنها ضد أهالي السجناء الذين أُدينوا بتهمة متعلّقة بتهديد "الأمن القومي". وجاء هذا التصريح عشية استئناف المحاكمة الثانية لعشرة سجناء غداً.

وكان بعض أهالي 69 من منتقدي الحكومة، الذين سُجنوا بعد محاكمة جماعية في يوليو/تموز 2013، قد أبلغوا مندوبي منظمة العفو الدولية، الذين زاروا الإمارات في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أنهم تعرضوا للتخويف والتهديد والوصم من السلطات في محاولة لإخراس أصواتهم المطالبة بالعدالة.

وقال فيليب لوثر، مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، "إن أولئك السجناء قد سُجنوا عقب محاكمة فادحة الجور حُرّموا خلالها من حقهم في استئناف الأحكام. والآن يُستهدف أهاليهم أيضاً في حياتهم اليومية".

ومضى فيليب لوثر قائلاً: "يجب على سلطات الإمارات أن تكف عن حملة الاضطهاد المشينة هذه. فمن الواجب ألا يتعرض أهالي السجناء للعقاب بسبب سعيهم لالتماس العدالة لذويهم".

وكان تسعة وستون شخصاً، بينهم محامون وقضاة وأساتذة جامعيون وقادة طلابيون، قد أُدينوا في يوليو/تموز 2013 بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم، فيما أصبح يُعرف باسم محاكمة مجموعة "الإمارات 94". وقد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سبع سنوات و15 سنة.

ويواجه 10 من المحكوم عليهم، ومن بينهم المحامي المرموق وسجين الرأي د. محمد المنصوري، احتمال تمديد أحكام السجن الصادرة ضدهم في المحاكمة الجماعية الجديدة التي تبدأ غداً، حيث يمثلون مع 20 مصرياً آخرين أمام المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي.

ويواجه هؤلاء الأشخاص الثلاثون تهماً تتعلق بما زعم عن صلاتهم بتأسيس فرع في الإمارات للتنظيم الدولي لجماعة "الإخوان المسلمين" التي انطلقت من مصر.

وخلال زيارة قام بها مندبو منظمة العفو الدولية إلى الإمارات في الفترة من 18 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وثّقت المنظمة 12 حالة تعرض خلالها أهالي بعض السجناء الذين أُدينوا في محاكمة مجموعة "الإمارات 94" لأشكال شتى من المضايقات. وأبلغت المنظمة أن كثيراً من أهالي السجناء الآخرين تعرضوا لمعاملة مماثلة.

وأظهرت بحوث منظمة العفو الدولية أن هؤلاء الأهالي تعرضوا لتهديدات من مسؤولي أمن الدولة، كما مُنعوا من السفر ورُقضت طلباتهم للحصول على الموافقات الأمنية اللازمة للتوظيف.

وتلقى بعض أهالي تهديدات من خلال موقع "تويتر" للتواصل الاجتماعي، سواء من أشخاص معروفين بأسمائهم ويُعتقد أنهم يعملون لصالح جهاز أمن الدولة أو أنهم على صلة به، أو من حسابات بلا أسماء على موقع "تويتر".

وتعرض بعض أهالي السجناء لحمات تشويه من وسائل الإعلام القومية الموالية في أغلبها للحكومة، وكذلك من خلال فيلم وثائقي عن مجموعة "الإمارات 94"، أعدته منظمة يُعتقد أنها على صلة وثيقة بالسلطات. وقد عُرض الفيلم للمرة الأولى في دبي في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وتجاهل المخاوف على حقوق الإنسان فيما يتصل بمحاكمة هذه المجموعة.

وفي الوقت نفسه، تعرض اثنان على الأقل من أهالي السجناء لمنعهم في المطار من السفر على متن رحلات إلى خارج الإمارات، وذلك منذ القبض على ذويهم. ولم تُقدم أية أسباب للمنع في كلتا الحالتين.

كما قال بعض الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن جهاز أمن الدولة رفض منحهم الموافقة الأمنية اللازمة، وهو ما يعني الاعتراض على تعيينهم في وظائف، مما شكل عقبة نهائية أمامهم بعد أن اجتازوا الاختبارات الأولية والمقابلات. ولم تُقدم أسباب لهذا الرفض.

وقد امتدت المضايقات حتى لعدد من أصدقاء أهالي السجناء، حيث تلقى بعضهم مكالمات هاتفية من أشخاص قالوا إنهم من مسؤولي أمن الدولة وحذروهم من التعامل مع أهالي السجناء أو هددوهم بحرمانهم من التوظيف إذا ما استمروا في صداقتهم مع أشخاص من هؤلاء الأهالي.

وقال فيليب لوثر إن "السجناء وأهاليهم ضحايا لما يبدو أنها حملة تشويه منظمة".

ومضى فيليب لوثر قائلاً: "إن محنة هؤلاء تسلط الضوء على البون الشاسع بين الصورة التقدمية التي تحاول حكومة الإمارات نقلها للعالم، من جهة، وحقيقة القمع المتزايد في البلاد، من ناحية أخرى".

واختتم فيليب لوثر تصريحه قائلاً: "ينبغي على السلطات في الإمارات أن تسمح لأهالي السجناء بالتعبير عن آرائهم بشأن قضايا حقوق الإنسان، وبالحصول على معلومات من مسؤولين حكوميين دون خوف من المضايقة أو التهيب".

ووما ضاعف من وطأة المضايقات أن كثيراً من أهالي السجناء يعانون من مشاكل مالية بسبب الإجراءات القضائية التي اتُخذت خلال فترة التحقيق في قضايا ذويهم.

فقد تعرض البعض لتجميد حساباتهم المصرفية، وتعرض آخرون لمصادرة أملاكهم أو لسحب تصاريح التجارة الممنوحة لهم. وظلت هذه الإجراءات سارية منذ ذلك الحين.

وقد طلب الأهالي الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم عدم الإفصاح عن هوياتهم لخشيتهم من التعرض لمزيد من الأعمال الانتقامية على أيدي مسؤولي أمن الدولة.

خلفية

طالب قطاع صغير من المجتمع الإماراتي بالإصلاح في أعقاب الانتفاضات التي شهدتها عدة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2010، ولكنهم تعرضوا للقمع في حملة قمع واسعة على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات.

وقد شكلت المحاكمة الجماعية الجارية، التي يمثل فيها 20 مصرياً و10 من مواطني الإمارات، انتهاكاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة على نحو مماثل للمحاكمة الجائرة التي انتهت إلى إدانة 69 شخصاً في يوليو/تموز 2013. ومن بين الانتهاكات ما تردد من ادعاءات عن التعذيب، والحبس الانفرادي لفترة طويلة

في مكان سري، والحرمان من الاتصال بالمحامين خلال فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. وبالرغم من أن المحاكمة قد أوشكت على الانتهاء، فلم يُسمح للمتهمين حتى الآن بمقابلة محاميهم.

وخلال محاكمة مجموعة "الإمارات 94"، صدرت أحكام بالسجن لمدة 10 سنوات على ما لا يقل عن أربعة من سجناء الرأي، وهم: المحاميان المرموقان د. محمد الركن ود. محمد المنصوري، والفيزيائي حسين علي النجار، والمدرس السابق صالح محمد الظفير.

وترى منظمة العفو الدولية أن هؤلاء الأشخاص قد سُجنوا دونما سبب سوى ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك حقهم في إنشاء جمعيات أو الانضمام إلى جمعيات مع آخرين بصورة سلمية. وفي حالة د. محمد الركن، كان السبب هو عمله كمحام للدفاع ومطالبته باحترام الحقوق الإنسانية للمتهمين.

وقد بدأت منظمة العفو الدولية حملةً تطالب بالإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.